

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٤٥

الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبوشهاب
	أيرلندا	السيد موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غانا	السيدة أبي
	فرنسا	السيدة برودهيرست إيسنتيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الخامس والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧
(٢٠١٣) (S/2022/696)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٦٣١ (٢٠٢٢) (S/2022/714)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السفير نيكولا دو ريفيير، الممثل الدائم لفرنسا، على اضطلاعهم بمهام رئيس المجلس لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. وأنا واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير البالغ للسفير دو ريفيير وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الخامس والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من

قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2022/696)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٦٣١

(٢٠٢٢) (S/2022/714)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جينين هينيس - بلاسارث، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/696، التي تتضمن التقرير الخامس والثلاثين للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، والوثيقة S/2022/714، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة هينيس - بلاسارث.

السيدة هينيس - بلاسارث (تكلمت بالإنكليزية): كثرت الدعوات الموجهة إلى زعماء العراق للتغلب على خلافاتهم وتشكيل حكومة منذ إجراء الانتخابات قبل عام واحد. وخلال الأشهر الإثني عشر الماضية، أكدنا مراراً وتكراراً أهمية الحفاظ على الهدوء والحوار والامتنال للدستور واحترام مبادئ الديمقراطية وسير عمل مؤسسات الدولة دون عوائق ووجود حكومة تؤدي وظائفها للتصدي بفعالية للمطالب المشروعة بتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل وحفظ الأمن والقضاء على الفساد وتحقيق العدالة وضمان المساءلة، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن للأسف، كان للشقاق ومناورات الاستحواذ على السلطة الأولوية على حساب الشعور بالواجب المشترك. وكننتيجة مباشرة للنقاعس السياسي الذي طال أمده، شهد العراق أوقاتاً حرجة وخطيرة للغاية. فمع اندلاع المظاهرات والمظاهرات المضادة، تصاعد التوتر لأشهر عدة. وبدأ مؤيدو الأحزاب السياسية، وكثير منهم مسلحون، ينشطون بشكل متزايد. ولم يكن المرء بحاجة إلى بلورة سحرية ليتنبأ بما يمكن أن يفضي إليه ذلك الوضع. وفي تلك الأثناء، كان المواطن العراقي العادي رهينة لوضع لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن احتماله - كان الوضع خطيراً وتساعد إلى ذروته يوم الإثنين، الموافق ٢٩ آب/أغسطس، حيث أمسى البلد على شفا الفوضى العارمة. وتحولت التوترات السياسية إلى اشتباكات مسلحة في قلب العاصمة وفي مناطق أخرى، وأسفر ذلك عن نتائج محزنة تمثلت في مقتل العشرات وإصابة المئات من الأشخاص.

ولا جدال في أن هذه التطورات المأساوية هي نتيجة لعدم قدرة الطبقة السياسية في العراق على اتخاذ إجراءات فعالة. وبعبارة أخرى: لقد أخفقت الأطراف الفاعلة على امتداد الطيف السياسي في وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول. لقد تركوا البلد في مأزق طويل الأمد، مما زاد من تصاعد الغضب المتأجج أصلاً. وبينما يمكن للمرء أن يتوقع أن الأحداث الأخيرة كان من شأنها أن تمثل جرس إنذار، كانت الحقيقة المرة هي أن الصراع المحتدم بين الأطراف الشيعية لم يفتر، حتى الآن، ولم تقترب الأحزاب الكردية من الاتفاق على مرشح رئاسي.

ولا بد من القول إن قوات الأمن العراقية، يوم السبت الماضي، أظهرت قدراً كبيراً من ضبط النفس في ردها، والتزمت التزاماً صارماً بالأوامر المعطاة. ومما يؤسف له أن بعض العناصر التخريبية كانت موجودة في الشوارع، ولا يسعني إلا أن أؤكد مجدداً أهمية منع أي احتجاج من الانزلاق إلى العنف. والحقيقة أن أصغر شرارة يمكن أن تكون كافية لإشعال كارثة كبرى.

وقد قدمنا دعمنا الكامل للحوار الوطني برعاية رئيس وزراء العراق، وهو منتدى عقد حتى الآن مرتين. ولكن لكي تؤدي تلك المبادرة أكلها، من الأهمية بمكان أن تشغل جميع الأطراف - وأكرر، جميع الأطراف - مقاعدها. وبصرف النظر عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المرأة لم تكن تمثل أيًا من الأطراف. ومع ذلك، يتعين على الجميع أيضاً أن يتصرفوا بحس من المسؤولية في أوقات التوترات المتزايدة. وهذا يعني الامتناع عن الإدلاء بتصريحات استفزازية وتغذية الروايات التي تأتي بنتائج عكسية، ناهيك عما يلحقه ذلك من أذى.

ومع أنني لا أميل عادة إلى بث مبادراتنا علناً، أود أن أشدد على مشاركتنا المكثفة خلال الأشهر والأسابيع الماضية - من المشاركة في الحوار وعقد عدد لا يحصى من الاجتماعات الثنائية إلى وضع خرائط طريق والعمل دبلوماسية مكوكية بأشكال شتى. صدقوني عندما أقول إننا حاولنا ذلك بدون توقف. ومع ذلك، ليس لدينا عصا سحرية. وفي نهاية المطاف، كل ذلك يتوقف على الإرادة السياسية. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية في نهاية المطاف تفهم أنه لا يمكن للمرء أن يكون مؤثراً إلا إذا قبل بتأثير الآخرين. يا حبذا لو كان هناك استعداد لتقديم تنازلات. هناك شيء واحد واضح، أي إن الافتقار المستمر والعلني للثقة يديم لعبة صفرية النتيجة يتم فيها تقادي الالتزام بحلول ملموسة.

لكن هناك حلول. وبطبيعة الحال، فإن لكل حالة تاريخها وخصوصياتها. بيد أنني أود أن أكون واضحة، فمنذ إجراء الانتخابات قبل عام، ارتكبت جميع الأطراف - وأعني جميع الأطراف - أخطاء استراتيجية وحسابات خاطئة. والأهم من ذلك أنها أضاعت العديد من الفرص القيمة لحل خلافاتها. ومع استمرار خطر نشوب المزيد من

إذن ما هو الوضع الآن؟ لا يزال الوضع شديد التقلب. وعقب ما يزيد على شهرين من الشلل، استأنف مجلس النواب جلساته يوم الأربعاء الماضي، الموافق ٢٨ أيلول/سبتمبر، وسط إجراءات أمنية مشددة. بيد أن تلك الإجراءات لم تمنع وقوع المزيد من الحوادث، بما في ذلك بما في ذلك سقوط عدد من مقذوفات النيران غير المباشرة، بالإضافة إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين والقوات الأمنية.

أقول بوضوح: لا يوجد أي مبرر للعنف، بيد أنه وفي هذه الحالة، مجدداً، أُصيب العديد من الأشخاص - ١١ مدنياً وما يزيد على ١٢٠ منتسباً لقوات الأمن العراقية، وكلهم من أبناء البلد الواحد. ولم نرَ نهاية لذلك بعد. ففي الليلة الماضية، وبعد ثلاثة أيام من هجمات بالصواريخ، شهدت البصرة قتالاً ضارياً، بينما أفادت تقارير بوقوع حوادث أقل خطورة في محافظات جنوبية أخرى.

في يوم السبت، الموافق ١ تشرين الأول/أكتوبر، تذكرنا ضحايا مظاهرات تشرين. قبل ثلاث سنوات، كما يذكر أعضاء المجلس، خرج العراقيون إلى الشوارع احتجاجاً على انعدام الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد كانت تعبئة على نطاق غير مسبوق، وتحولت إلى مأساة. ولقي عدة مئات من العراقيين حتفهم، وأصيب كثيرون آخرون بجروح خطيرة، أو اختطفوا، أو هددوا، أو تعرضوا للترهيب. ونتيجة الاحتجاجات، استقالت الحكومة السابقة، وأجريت انتخابات مبكرة قبل عام. وبعبارة أخرى - وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً - كانت انتخابات العام الماضي صعبة للغاية. ومع أخذ ذلك في الحسبان، من الصعب بعد ١٢ شهراً تبرير عدم وجود حكومة قادرة على أداء وظائفها.

يوم السبت الماضي، كان من المتوقع حدوث احتجاجات جديدة. وكان من المأمول أن تجري تلك الاحتجاجات سلمياً، ولكن في ساعات الصباح الباكر، استيقظنا على تنبيه آخر من نظام الإنذار والتحذير. لم يكن اليوم بداية واحدة. ومع ذلك، ظلت أعداد المتظاهرين منخفضة نسبياً على مدار اليوم، ليس لأن العراقيين أصبحوا الآن راضين فجأة، ولكن لأنهم لا يرغبون في أن يجري استخدامهم كأداة في الصراع المستمر على السلطة، كما أوضح العديد من أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع في عام ٢٠١٩.

هذه القاعة، الفساد سمة أساسية من سمات الاقتصاد السياسي الحالي للعراق، وهو مدمج في المعاملات اليومية. لست أنا فقط من يقول هذا. فهذا أمر مُسلم به على نطاق واسع.

من السمات ذات الصلة اعتماد العراق على المحاباة والمحسوبية، مما أدى إلى تضخم القطاع العام غير الفعال الذي يعمل كأداة للمحاباة السياسية أكثر من كونه خادماً للشعب. وفي حين أن العراق ليس بلداً فقيراً بأي حال من الأحوال، فإن المصالح الخاصة والحزبية تتأمر لتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار الحاسم الأهمية في التنمية الوطنية. وما أقوله مفاده أن النظام السياسي ونظام الحكم في العراق يتجاهلان احتياجات الشعب العراقي، بل والأسوأ من ذلك، أنهما يعملان بنشاط ضده.

تقشي الفساد السبب الجذري الرئيسي للخلل في الوظائف العراقية، وبصراحة، لا يمكن لأي زعيم أن يدعي أنه في منأى منه. إن الحفاظ على النظام في وضعه الراهن سيأتي بنتائج عكسية عاجلاً وليس آجلاً. أما والأمر هكذا، من المهم تأطيره على هذا النحو بالضبط، أي بوصفه نظاماً، وليس مجموعة من الأفراد أو سلسلة من الأحداث.

وبما أن الدعوات إلى إجراء انتخابات وطنية مبكرة أصبحت أكثر وضوحاً، اسمحوا لي أن أتناول الموضوع بمزيد من التفصيل.

بالإضافة إلى الفوائد الواضحة للأحزاب السياسية التي توضح عدداً من المسائل مسبقاً، شددنا أيضاً على أهمية اتباع الإجراءات والآليات القانونية المعمول بها. وأوضحنا أيضاً أننا لن نتمكن في هذه المرحلة الزمنية من تأكيد قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على المساعدة في انتخابات جديدة، لأن ذلك سيتوقف على طلب رسمي من الحكومة العراقية موجه إلى مجلس الأمن، وبطبيعة الحال، على المداولات اللاحقة.

هناك أيضاً تساؤلات أخرى جديرة بأن تُطرح على بساط البحث. فعلى سبيل المثال، ما هي الضمانات بعدم إجراء انتخابات وطنية جديدة عبثية مرة أخرى؟ كيف سيتم إقناع المواطنين العراقيين بأن الأمر يستحق الإدلاء بأصواتهم؟ وما هي التنظيمات التي يحتاجها المجتمع الدولي لدعم الانتخابات الجديدة؟

الصراعات وسفك الدماء بشكل ملموس للغاية، فإن التركيز على من فعل ماذا ومتى لم يعد خياراً. لذلك، حان الوقت لجميع قادة العراق للانخراط في حوار، وتحديد الاحتياجات العراقية الأساسية بشكل جماعي وسحب البلد من حافة الهاوية.

بعبارة أخرى، ينبغي لجميع القادة أن يتحملوا المسؤولية وأن يعيدوا الأضواء إلى حيث يجب تسليطها، أي على شعب العراق. وبقينا أن خيبة الأمل العامة ترتفع إلى عنان السماء. لقد فقد الكثير من العراقيين الثقة في قدرة الطبقة السياسية العراقية على العمل لصالح البلد وشعبه. إن استمرار الفشل في معالجة انعدام الإيمان بتلك الطبقة لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشاكل العراق.

إن التركيز على ذلك مهم بنفس القدر. لقد شهدنا الإعلان عن عدد كبير من المبادرات منذ الانتخابات التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، لكن الكثير من المسارات والكثير من المنخرطين في العملية يصرفون الأنظار عن الصورة ويحدثون ارتباكاً فيها ويطمسونها. وكما قلت، ثمة حلول، ولكن تلك الحلول حتى ترى النور من الأساسي أن يبدأ حوار حقيقي وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الاستعداد لتقديم تنازلات. وفي الواقع، من نافلة القول إن تشكيل حكومة قادرة على الإمساك بزمام مهامها ليس سوى الخطوة الأولى في هذا الشأن للتغلب على الأزمة الحالية بطريقة مستدامة.

ولا بد من معالجة طائفة واسعة من المسائل الحيوية. ومن أهمها اعتماد ميزانية اتحادية، وفي حالة انعدامها يمكن أن يتوقف الإنفاق الحكومي مع نهاية العام. يجب البدء بالعمل نحو التغيير التحويلي. فلنواجه الأمر، منذ عام ٢٠٠٣، أهدرت فرص كثيرة جداً لإجراء إصلاح ذي مغزى تمس الحاجة إليه. وبعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاماً، يتعين على قادة العراق أن يعترفوا بأن التغيير المنهجي أمر حيوي لمستقبل البلاد.

لقد فشلت حتى الآن المحاولات الرامية إلى المضي قدماً في الإصلاح التدريجي، بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد، بعد أن جرى تقويضها أو عرقلتها. لقد قلت ذلك مرات عديدة، بما في ذلك في

إن لهؤلاء الشهود أهمية كبيرة في المساعدة على تحديد مواقع دفن محتملة جديدة. ومساهمة الدول الأعضاء الثلاثية الأطراف من خلال توفيرها لتحليل الصور الساتلية تكتسي نفس القدر من الأهمية. وتسليم العراق في ٤ تموز/يوليه لممتلكات كويتية إضافية مفقودة، بما في ذلك سيف تاريخي ونسختان تاريخيتان من القرآن الكريم وأشياء تخص وزارة الإعلام الكويتية، يمثل خطوة إيجابية أخرى. والآن من المأمول أن يظهر المزيد من النتائج في القريب العاجل مع المثابرة والتصميم والالتزام من الجميع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أهمية الشروع في السير على طريق نحو الاستقرار السياسي. وأكررها مرة أخرى، توجد حلول. وفي حين أن لأي زعيم عراقي القدرة على جر البلاد إلى صراع طويل الأمد ومهلك، فإن لديهم بالمثل القدرة على وضع المصالح الوطنية في المقدمة وانتشال البلد من الأزمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة هينس - بلاسختارت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإداء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثلة الخاصة هينس - بلاسختارت على إحاطتها الصريحة والمفيدة وعلى قيادتها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي لا تزال تضطلع في البلد بدور هام ومحترم.

يجب أن أبدأ بإدانة قوية للهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة التي شنّها فيلق الحرس الثوري الإسلامي في إقليم كردستان العراق في ٢٨ أيلول/سبتمبر. لقد أطلقت إيران ما لا يقل عن ٤٨ قذيفة تسيارية، وهو تصعيد كبير لانتهاكاتها للسيادة العراقية. يجب أن نتوقف انتهاكاتها الصارخة لسيادة العراق وسلامته الإقليمية. مثل هذا الهجوم السافر على أراضي أحد الجيران، وخاصة الهجوم الذي يسفر عن مقتل مدنيين أبرياء، أمر مستنكر أخلاقياً. وما زلنا قلقين إزاء

وفيما يتعلق بموضوع الانتخابات، انخرطنا بهمة أيضاً مع سلطات إقليم كردستان والأحزاب السياسية بشأن العديد من القضايا العالقة المتعلقة بالانتخابات البرلمانية السادسة لإقليم كردستان. وكان من المقرر في البداية إجراء الانتخابات في ١ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل ثلاثة أيام. ومع ذلك، لم تجد الأحزاب السياسية في إقليم كردستان حتى الآن أرضية مشتركة، ومرة أخرى، فإن الخططين الأصفر والأخضر هما العاملان المعرقلان اللذان يقفان أمام إحراز تقدم. وبعبارة لا لبس فيها، أوضحنا أنه ليس لدينا هنا أيضاً عصا سحرية. وهنا أيضاً يتعلق الأمر بالإرادة السياسية. يجب أن يفهم قادة الأحزاب أنه لا يمكن أن يكون لهم نفوذ حقيقي إلا إذا قبلوا نفوذ الآخرين، وبالتالي فإن الاستعداد لتقديم تنازلات أمر ضروري. وبشكل أعم، احتكار السلطة يولد عدم استقرار. وينطبق هذا على كل من العراق ككل وإقليم كردستان. وأود أن أشدد على أن التدايعات السياسية لعدم إجراء انتخابات برلمانية في إقليم كردستان في الوقت المناسب، والإخفاق في إدارة التوقعات العامة بشكل صحيح، وتدايعات إهمال المبادئ الديمقراطية الأساسية، ستكون لها تكلفة باهظة، وإذا حدث ذلك فلن يكون بسبب عدم التحذير منه. ولهذا السبب ننتظر بفارغ الصبر أن تفي الأطراف بعودها العديدة وأن تعمل في خدمة أهالي إقليم كردستان.

عندما خاطبت المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.9034)، حذرت من الخطر المتمثل في أن القصف التركي والإيراني في الشمال قد أصبح أمراً طبيعياً جديداً للعراق. وبعد الهجمات الإيرانية الأسبوع الماضي، كل ما يمكنني فعله الآن هو أن أكرر ما قلته. لا بد أن نتوقف تلك الأعمال المتهورة - التي لها عواقب مدمرة، وتتسبب في قتل وجرح الناس. لا ينبغي لأي جار أن يعامل العراق على أنه حديقته الخلفية. ولا ينبغي السماح لأي جار بانتهاك سيادة العراق وسلامته الإقليمية بشكل روتيني مع الإفلات من العقاب، إلا أن ذلك يحدث مرارا وتكرارا. وفيما يتعلق بمسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، يسرنا أن نرى جهود العراق للوصول إلى شهود جدد قد استمرت دون عوائق.

أيضا أن تنفذ حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان اتفاق سنجان وأن تلبيا للاحتياجات العاجلة لإعادة الإعمار وسبل العيش في المواطن اليزيدية، حيث تعاني إحدى أكثر الطوائف ضعفا في العراق بدون ما يكفي من الأمن أو البنية التحتية أو التعليم أو الدعم النفسي والاجتماعي أو سبل العيش.

لقد استمعنا باهتمام إلى خطاب رئيس الوزراء الكاظمي أمام الجمعية العامة (انظر A/77/PV.11). وقد كان وصفه للتدهور البيئي الذي يواجه العراق مثيرا للقلق الشديد. إننا نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وهو يعمل على التخفيف من حدة الأزمة البيئية والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك من خلال التنمية المستدامة وإدارة موارد المياه واستخدام الطاقات المتجددة. ونشجع جيران وشركاء العراق على تقديم المساعدة حسب الاقتضاء.

وفي الختام، يهنئ وفد بلدي العراق بمناسبة يومه الوطني في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، مشيدا بقدرة الشعب العراقي على الصمود وهو يتغلب على التحديات الوجودية ويتطلع إلى مستقبل أكثر سلاما وازدهارا. وندعو جميع الدول إلى دعم العراق واحترام سيادته وسلامته الإقليمية.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة جينين هينس - بلاسارث، الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، على إحاطتها. إننا نعرب عن تقديرنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ونؤيد تماما جهود الممثلة الخاصة. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

بعد مرور عام تقريبا على إجراء انتخابات برلمانية سلمية وحرّة ونزيهة لا يزال شعب العراق بدون حكومة منتخبة. ويؤثر استمرار هذا المأزق السياسي تأثيرا مباشرا على شعب العراق، الذي عانى بالفعل من تحديات جسيمة في العقدين الماضيين، من الإرهاب إلى المصاعب الاقتصادية. تحت الهند جميع الأحزاب السياسية على تجاوز خلافاتها وتحمل مسؤولية أكبر عن التغلب على المأزق الحالي. إن إجراء حوار سلمي على سبيل بناء للمضي قدما هو ضرورة آنية. وفي هذا الصدد،

احتمالات تجدد العنف ونرحب بجهود أفراد قوات الأمن العراقية لمنع التصعيد وحماية الحق في الاحتجاج السلمي. إن السبيل الشرعي الوحيد لتحقيق الإصلاح وتشكيل حكومة تستجيب لاحتياجات الشعب العراقي هو عبر الحوار البناء والشامل للجميع، وليس العنف.

وكما سمعنا، تأتي إحاطة اليوم بعد عام تقريبا من إجراء العراق انتخابات برلمانية. وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت ذات مصداقية وسلمية ومدارة بشكل جيد إلا أن البرلمانين المنتخبين وقادة أحزابهم فشلوا في تشكيل حكومة تخدم شعب العراق. وقد أخرجت هذه الفترة الطويلة من المناورات السياسية عمل الحكومة البالغ الأهمية على حساب العراق وشعبه وزادت من التوترات التي تحولت في بعض الحالات إلى أعمال عنف، كما سمعنا. إننا ندعو قادة العراق المنتخبين إلى تحمل مسؤولياتهم، وتقديم تنازلات، وتجنب العنف، وتشكيل حكومة شاملة قادرة على تحقيق حكم شفاف وفعال. وتواجه الحكومة المقبلة تحديات معقدة، بما في ذلك إقرار ميزانية؛ ووضع تشريعات للنظ والغاز مقبولة لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان؛ وتحسين توفير الكهرباء؛ ومكافحة تغير المناخ؛ وتعزيز تنمية القطاع الخاص وزيادة فرص العمل؛ وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

ويصادف هذا الشهر أيضا مرور ثلاث سنوات على احتجاجات تشرين والقمع الوحشي للمتظاهرين من قبل ميليشيات مرتبطة بإيران تهدف إلى إسكات المطالب المشروعة للشعب العراقي. إننا ندعو الحكومة العراقية إلى محاسبة الأفراد والجماعات المسؤولين عن إساءة معاملة المحتجين، والتي خلفت مئات القتلى وآلاف الجرحى.

ونرحب بالأنباء عن إحرار تقدم بشأن إعادة العراقيين من مخيم الهول إلى الوطن، ونشجع على مواصلة التعاون بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في تزويد الأسر العراقية والأيتام العراقيين بالوثائق القانونية الضرورية وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعاتهم بأمان وطوعية وكرامة، وفقا لرغباتهم. وندعو حكومة العراق إلى مواصلة جهودها لتهيئة الظروف التي تمكن المشردين من العودة إلى ديارهم وتيسر الحلول الدائمة. ومن المهم

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثلة الخاصة للأمين العام للعراق في ظل ظروف صعبة. وأود أن أدلي اليوم بأربع نقاط.

أولاً، تعرب المملكة المتحدة عن خالص تعازيها في الوفيات والإصابات الناجمة عن العنف في المنطقة الدولية في بغداد يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس. وكما قالت الممثلة الخاصة، فإن البلد يقف على حافة الفوضى. ولا يمكننا أن نسمح بأن يؤدي العنف إلى زعزعة العملية السياسية. ونحث قادة العراق على العمل معاً بشكل عاجل في الأسابيع المقبلة لإيجاد حل سلمي وشامل للأزمة السياسية - فقد طال أمدها المأزق السياسي. وهذا العمل سيمكن العراق من التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه شعبه ومعالجتها، بما في ذلك استتباب الأمن في البلد في الأجل الطويل ومعالجة تغيير المناخ وإجراء إصلاح اقتصادي عاجل وإعادة إعمار مناطق البلد المحررة من سيطرة داعش.

ثانياً، تدين المملكة المتحدة بأشد العبارات الهجوم الصاروخي العشوائي الذي شنته إيران على البلدات الكردية في ٢٨ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى فقدان أرواح بريئة وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية. إن تلك الهجمات انتهاك لسيادة العراق وسلامته الإقليمية، وهي غير مقبولة على الإطلاق وتظهر نمطاً متكرراً من النشاط المزعزع للاستقرار في المنطقة من جانب إيران. ونقف إلى جانب حكومة إقليم كردستان في إدانة تلك الهجمات ونواصل دعم أمن العراق، بما في ذلك إقليم كردستان.

ثالثاً، يجب أن ندير المخاطر الإنسانية بعناية. ونرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي لدعم إنتاج الأغذية والإدارة المستدامة للموارد. ونحث جيراننا الإقليميين على العمل مع حكومة العراق بشأن نقص المياه. وتعمل المملكة المتحدة أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم حكومة العراق في التعامل مع أسوأ آثار تغيير المناخ، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم بشأن الإدارة السليمة للموارد المائية.

نرحب بعقد حوار وطني بين قادة العراق السياسيين وأحزابه السياسية. وستكون المشاركة البناءة لجميع الأطراف في الحوار خطوة أولى حاسمة في تجنب المزيد من الجمود السياسي والعنف.

إن عدم الاستقرار السياسي المستمر يؤثر أيضاً على الحالة الأمنية في العراق، التي لا تزال هشة ومقلبة. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. يجب ألا يُسمح للقوى الإرهابية باستغلال الفراغ السياسي الحالي في البلد.

واستمرار حيازة الأسلحة بكميات كبيرة خارج نطاق سيطرة الدولة مسألة تثير قلقاً بالغاً. وهو يشكل تحدياً خطيراً للاستقرار في العراق. إن الاشتباكات المميتة التي وقعت يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس تذكير في الوقت المناسب وتسلب الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة هذه المسألة في الإطار الدستوري للعراق.

ويجب إنهاء الانتهاكات المتكررة لسيادة العراق بحجة عمليات مكافحة الإرهاب. وندين جميع هذه الأعمال وندعو جيران العراق إلى العمل مع السلطات العراقية للتصدي لجميع التحديات الأمنية التي تواجهها. وعلى الرغم من التحديات الداخلية التي يواجهها العراق، فإنه لا يزال مساهماً إيجابياً في الاستقرار الإقليمي والعلاقات الودية. ونرحب بجهود العراق ودوره البناء في تعزيز المحادثات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ونرحب أيضاً بالتعاون بين حكومتي العراق والكويت من أجل التوصل إلى حل ودي لمسألة المفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية. ومن الضروري الحفاظ على الزخم والعمل على التوصل إلى نتيجة مبكرة ومرضية للطرفين لهذه المسألة الإنسانية الهامة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أهمية الشعور بالإلحاح المطلوب من جانب القادة السياسيين العراقيين للتغلب على الانقسامات، وتتحية الاعتبارات حزبية جانباً، ومحاولة وضع مصالح شعب العراق في المقام الأول. وهناك حاجة ماسة إلى إنهاء الجمود السياسي لتلبية تطلعات الناس وآمالهم وتأمين مستقبلهم والأمن والمزدهر.

وعلى نطاق أوسع، فإن الحالة الأمنية في الوقت الحاضر في العراق غير مستقرة. وقد أدانت أيرلندا الهجوم المدفعي المميت الذي وقع في ٢٠ تموز/يوليه في دهوك، وأسفر عن مقتل تسعة مدنيين بشكل مأساوي وإصابة آخرين. إن القصف الذي وقع الأسبوع الماضي في إقليم كردستان، وهو ما تبنته إيران، وأفادت تقارير أنه أسفر أيضا عن وقوع إصابات بين المدنيين، أمر مقلق للغاية. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فورا.

ونحث جميع الأطراف الفاعلة على احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية في جميع الأوقات. ونذكر كيف أظهر العراق التزاما ملحوظا بتعزيز الحوار الإقليمي وتعزيز علاقات حسن الجوار على مدى السنوات الماضية. وينبغي لشركاء العراق الإقليميين والدوليين أن يضاهاوا ذلك. فاستقراره أمر بالغ الأهمية لاستقرار المنطقة.

وكان أداء المرأة العراقية جيدا بشكل ملحوظ في انتخابات العام الماضي، إذ فازت بعدد قياسي من المقاعد. ونشيد بنشاطها وإنجازاتها على الرغم من العقبات الكبيرة. ونعرب أيضا عن تقديرنا للعمل المؤثر الذي تقوم به البعثة في التواصل مع الناخبات والمرشحات في الفترة التي سبقت الانتخابات. ومع ذلك، وكما لاحظت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في العراق، فإن ذلك الأداء المثالي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لم يترجم للأسف إلى مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة في عملية تشكيل الحكومة، مع استبعاد المرأة إلى حد كبير من المحادثات.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سينظر فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في الحالة في العراق. وسيتيح ذلك فرصة لتحديد سبل التصدي للحوادث التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية والعامة، وننتقل إلى تلك المناقشة.

وقد شعرنا بخيبة أمل إزاء نتائج التقرير الأخير الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشأن المساءلة والعناصر المسلحة المجهولة الهوية في العراق. وفي حين أن إحراز التقدم في تعويض

وأخيرا، نرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمتها الممثلة الخاصة بشأن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. ونلاحظ التقدم المحرز في تحديد مواقع الدفن، بما في ذلك في النجف، ونحث على استمرار التقدم في ذلك الملف.

والنقطة الأساسية هي أن القادة السياسيين في العراق، كما قالت الممثلة الخاصة، يجب عليهم أن يكتفوا جهودهم للخروج من المأزق الحالي والبدء في الوفاء بمطالب الشعب العراقي. ويجب أن يكون مجلس الأمن متحداً في تشجيع إحراز التقدم في هذا الشأن.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها صباح اليوم. وتقدر أيرلندا بصدق جهودها وجهود فريقها في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في فترة كانت حافلة بالتحديات.

ونأسف بشدة لأن الحالة في العراق تدهورت بشكل كبير منذ آخر جلسة بشأن هذا الموضوع، والتي عقدت في أيار/مايو (انظر S/PV.9034). وكما قال آخرون، فقد مر عام تقريبا منذ إجراء انتخابات سلمية أديرت بصورة في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، من المؤسف أن تشكيل الحكومة ما زال بعيد المنال. وذلك الأمر تكلفته باهظة للشعب العراقي الذي طال انتظاره لإصلاحات بالغة الأهمية.

وندين بشكل قاطع الاشتباكات العنيفة التي وقعت في نهاية آب/أغسطس في بغداد، وأدت إلى مقتل ٤٦ شخصا على الأقل. ونحث بقوة جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن اللجوء إلى العنف لتسوية المنازعات السياسية وبذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوترات.

إن الحق في الاحتجاج السلمي هو، بالطبع، ركيزة أساسية لأي ديمقراطية، ولكن يجب أيضا التمسك باحترام مؤسسات الدولة والدستور. ويمكن أن يكون الحوار السبيل الوحيد للتغلب على المأزق الحالي. ونرحب بالجهود التي يبذلها رئيس الوزراء الكاظمي لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك من خلال عقد حوار وطني. ونشجع جميع الجهات الفاعلة على المشاركة بحسن نية للتوصل إلى اتفاق بشأن حكومة كاملة الصلاحيات.

تشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ تهديدا متزايدا لاستقرار البلد ودوره في المنطقة. ونحث جميع الأطراف المعنية على تجاوز خلافاتها والالتزام بالحوار الشامل للجميع.

وهناك حاجة ملحة إلى حكومة عراقية جديدة للتصدي للتحديات العديدة المقبلة، كما لاحظت الممثلة الخاصة للأمين العام. وتتأثر النساء والفتيات بالعديد من تلك التحديات بشكل غير متناسب. وسيكون بوسع حكومة موحدة وشاملة للجميع، تكفل المشاركة المجدية للمرأة، الاستجابة على نحو أفضل لآمال الشعب العراقي وتطلعاته.

وفي ظل الحالة الإنسانية الحادة والخطيرة الراهنة التي يواجهها العراق، نشيد بالسلطات العراقية على إعادة أكثر من ٢٥ ٠٠ عراقي إلى وطنهم مع احترام مبدئي المساءلة وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بتكثيف البعثة الميدانية المتعلقة بإعادة وعودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم. وستزيد البعثة من إمكانية تحديد مواقع دفن جديدة في العراق. ونشيد أيضا بتسليم الممتلكات الكويتية مؤخرا. وتلك أيضا خطوة أساسية إلى الأمام في جهود العراق لتعزيز عقده الاجتماعي مع مواطنيه وجيرانه. ونرحب أيضا باعتماد قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية ونأمل أن يؤدي تنفيذه إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي.

وبالنظر إلى أن العراق هو خامس أكثر البلدان تعرضا في العالم لآثار تغير المناخ، فإننا نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشأن أثر تغير المناخ في العراق، وقد أحطنا علما بالشواغل التي أعرب عنها رئيس الوزراء العراقي بشأن تلك المسألة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/77/PV.11).

وفي الختام، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شريك محوري للشعب العراقي وأنها تضطلع بدور حيوي في مساعدة العراق خلال هذا الانتقال الديمقراطي.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بترديد كلماتكم، سيدي الرئيس، وأن أثنى على الرئاسة الفرنسية

ضحايا تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان خطوة جديرة بالترحيب، فإن المساءلة الحقيقية تكمن في إنهاء الإفلات من العقاب. ونحث السلطات العراقية على أن تكفل إجراء تحقيقات ذات مصداقية، على الرغم من البيئة المعقدة، في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة المرتكبة ضد المتظاهرين والناشطين والصحفيين والمنتقدين. وبدون ذلك، ستظل الثقة بين الدولة والشعب العراقي بعيدة المنال.

وأخيرا، نرحب بالتزام الجانبين بإحراز مزيد من التقدم بشأن مسألة العراق والكويت المتعلقة بالأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أنضم إلى الآخرين في شكر فرنسا على عملها خلال شهر أيلول/سبتمبر وأن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في شهر تشرين الأول/أكتوبر - يمكنكم الاعتماد على دعم ألبانيا هذا الشهر.

وبالعودة إلى المسألة قيد المناقشة، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، السيدة هينس - بلاسخت، على إحاطتها، وأن أرحب بحضور ممثل العراق في جلسة اليوم.

إننا ندين بأشد العبارات الهجوم المميت في العراق. وتعرب ألبانيا عن عميق مواساتها وتعازيها لأسر الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل والكامل للمصابين. وعلاوة على ذلك، ندعو إيران إلى احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية والامتناع عن التهريب والتهديدات وزيادة تصعيد العنف.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لسيادة العراق وسلامته الإقليمية وندين جميع المحاولات الرامية إلى تقويض استقراره واستقلاله السياسي. وعلاوة على ذلك، نحن قلقون أيضا بشأن الحالة الأمنية فيما يتعلق بالتهديد الذي يشكله داعش. وأكد مجددا دعم ألبانيا المبدئي لضمان المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي، وتحقيق العدالة، واتخاذ موقف حازم ضد الإفلات من العقاب.

لقد مر العراق بتحديات هائلة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يشكل الجمود في عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية في

ومع ذلك، فقد انقضى عام الآن وترسخ المأزق السياسي الحالي. واستنادا إلى تلك التجربة، ينبغي أن نشجع الحوار الشامل للجميع والهادف بين جميع الأحزاب السياسية العراقية بدلا من الدعوة إلى إيجاد حلول عاجلة اليوم. وبهذه الطريقة وحدها ستكون تلك الأحزاب قادرة على تجاوز خلافاتها وإبرام الاتفاقات السياسية اللازمة مسبقا. وفي ذلك الصدد، نؤمن بتنظيم الحوار الوطني الذي اقترحه رئيس الوزراء العراقي، ونأمل أن تتمكن جميع الجماعات السياسية في العراق من المشاركة في ذلك الحوار. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن الممثلة الخاصة حضرت دورتين لذلك الحوار الوطني، في ١٧ آب/أغسطس و ٥ أيلول/سبتمبر.

وتقف البرازيل، بطبيعة الحال، على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها للجهود العراقية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ونرى أن ذلك هو أيضا الهدف الرئيسي لوجود البعثة في العراق. وفي الوقت نفسه، نفهم أنه ليس من واجبنا أن نملي كيف ينبغي للسلطات العراقية أن تشرع في تحديد أولوياتها الوطنية أو تنفيذها.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
أشكر الممثلة الخاصة هينيس - بلاسختارت على إحاطتها. وأرحب بمشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة.

قدمت الممثلة الخاصة إلى مجلس الأمن تحليلا للحالة في العراق، يمكن تلخيصه على النحو التالي: لا يمكن بناء مؤسسات ديمقراطية ودعم سيادة القانون عندما تكون الحالة الراهنة في العراق ضاربة بجذورها في غزو آخر لبلد ذي سيادة قبل ٢٠ عاما تقريبا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن يحدث الشيء نفسه في دول أخرى تتعرض لسلامتها الإقليمية واستقلالها لانتهاك بينما يستمر تجاهل اللجوء إلى الدبلوماسية.

وتتضمن المكسيك إلى المتكلمين الآخرين في إدانة الهجوم الذي وقع في إقليم كردستان العراق قبل بضعة أيام فقط. ومما يؤسف له أن ذلك لم يكن حادثا معزولا، بل كان تأكيدا لاتجاه خطير، إلى جانب الهجمات الأخيرة في دهوك وإربيل. وتتعارض تلك الهجمات

خلال شهر أيلول/سبتمبر. كما أتمنى لغابون كل التوفيق خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويمكن لغابون الاعتماد على البرازيل.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها، وأود أن أرحب بوفد العراق في هذه الجلسة.

على غرار التقرير الخطي الذي قدمه الأمين العام إلى أعضاء المجلس قبل أسبوع (S/2022/714)، يذكرنا العرض الذي قدمته الممثلة الخاصة اليوم بالأحداث في العراق التي ما فتئنا نتابعها عن كثب، بما في ذلك من خلال سفارتنا في بغداد.

وبينما خرج المحتجون مرة أخرى إلى الشوارع للإعراب عن إحباطهم من السياسة الداخلية في العراق، تدعو البرازيل السلطات العراقية والزعماء السياسيين والأحزاب السياسية والسكان العراقيين، بصفة عامة، إلى ممارسة ضبط النفس وعدم تأجيج العنف أو الكراهية أو الاضطرابات المدنية.

وتشعر البرازيل بالقلق أيضا إزاء الهجمات التي وقعت في إقليم كردستان العراق الأسبوع الماضي. وعلى غرار الهجمات الأخيرة الأخرى على العراق من الخارج، فإنها تتعارض مع القانون الدولي وتهدد السلامة الإقليمية للبلد واستقرار المنطقة بأسرها. وفي ذلك الصدد، نقر بأهمية النداءات الصادرة عن المجلس لحماية المدنيين في جميع الظروف.

بموجب أحكام القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢)، نجتمع لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويوصفها بعثة منشأة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وتتوقف ولاية البعثة على موافقة الحكومة العراقية. ولذلك، من العدل أن نلتزم المزيد من التدخلات من المسؤولين العراقيين. ونرى أن أهم جانب من جوانب ولاية البعثة هو دعم الحكومة العراقية في النهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وينبغي قياس النجاح في تنفيذ تلك الولاية من خلال نتائج ملموسة.

وكانت البرازيل تأمل في أن تسمح الظروف في العراق بتشكيل حكومة بسرعة استنادا إلى نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

ونحيط علماً أيضاً بالزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة مؤخرًا إلى مخيم الهول للاجئين في سورية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية والمساعدة المقدمة من الوكالات الإنسانية لمواصل إعادة قرابة ٢٨ ٠٠٠ عراقي إلى وطنهم وإعادة توطينهم.

وفيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية، أود أن أسلط الضوء على التعاون في المسائل الانتخابية المستمر بين المكسيك والعراق منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن أن وفدا من قضاة الانتخابات العراقيين يعتمزم المشاركة في برنامج لبناء القدرات ينظمه المعهد الانتخابي الوطني والمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية في بلدنا في هذا الشهر، تشرين الأول/أكتوبر.

قبل أن أختتم بياني، أؤكد مرة أخرى أهمية أن نرى قريبا جدا عراقا مزدهرا وديمقراطيا وذا سيادة بوصفه لبنة أساسية في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بداية، نهنتكم على رئاسة المجلس هذا الشهر، متمنين لكم خالص التوفيق ونشكر فرنسا على رئاستها الناجحة للمجلس الشهر الماضي.

كما أشكر الممثلة الخاصة، السيدة جينين هينيس - بلاسارث، على إحاطتها الشاملة ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية العراق، السفير محمد بحر العلوم، في اجتماع اليوم.

يُعد اجتماعنا هذا في وقت يمر فيه العراق بمرحلة حرجة، حيث أدى التأخر في تشكيل حكومة جديدة إلى تصعيد الأوضاع في الأشهر الأخيرة وتزايد أعمال العنف وسقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين. وفي هذا السياق، يعرب بلدي عن القلق إزاء تلك الأحداث وندعو الأطراف المعنية إلى تجاوز العقبات المحيطة بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة وتغليب مصالح الشعب العراقي قبل أي اعتبارات والعودة العاجلة إلى الحوار البناء وضبط النفس والتهدئة. وتُعد هذه مطالب أساسية - لا بديل عنها، إذ أن وجود مؤسسات عراقية مستقرة وموثوقة يُعد ضروريا لتحقيق تطلعات الشعب العراقي في الأمن والإصلاح

مع القانون الدولي. وهي تمثل انتهاكا لسيادة العراق وسلامته الإقليمية وتشكل خطرا جسيما على استقرار المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وقع خلال الأشهر الثلاثة الماضية أكثر من ١٨٠ هجوما ضد قوات الأمن العراقية، نُسبت إلى تنظيم داعش، فضلا عن تفجيرات ضد المباني الحكومية والمرافق والمركبات الدبلوماسية واشتباكات بين أجهزة إنفاذ القانون والمتظاهرين.

وفي ضوء تلك الحالة الأمنية المثيرة للقلق، سأركز الآن على المأزق السياسي والحاجة إلى استئناف تعزيز المؤسسات.

يصادف هذا الأسبوع الذكرى السنوية الثالثة لبدء الاحتجاجات الشعبية من أجل تغيير النظام، والتي أدت إلى إجراء انتخابات مبكرة في العام الماضي. والآن، وبعد مرور عام تقريبا على تلك الانتخابات، للأسف، لم تتمكن الفصائل السياسية من ترجمة الإرادة الشعبية إلى حكومة عاملة. ونرحب بحقيقة أن المشاركين في الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الوزراء أكدوا من جديد التزامهم بحل الأزمة السياسية مع احترام النظام الدستوري الديمقراطي. ونأمل أن تؤدي تلك المبادرة إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع.

على الرغم من العدد الكبير من النساء المنتخبات لعضوية البرلمان، نلاحظ أنهن مستبعدات إلى حد كبير من عملية تشكيل الحكومة. ونشدد على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والأقليات في تلك العملية.

وعلاوة على ذلك، نحث كلا من حكومة بغداد وحكومة إربيل الإقليمية على حل النزاعات بشأن الميزانية وإدارة الموارد الطبيعية، فضلا عن التنفيذ الكامل لاتفاق سنجار من خلال الحوار. ويجب بالطبع أن تتم تلك العملية في إطار الدستور.

ولكن على الصعيد الإقليمي، يضطلع العراق بدور رئيسي في استقرار المنطقة. وفي هذا الصدد، ينوه وفد بلدي أيضا بالتقدم الجاري والتعاون الثنائي من جانب الحكومة العراقية في حل المسألة المتعلقة المتمثلة في المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين.

والاتجاه وتغيير ما يحتاجه الشعب من خدمات أساسية. ونشدد على أن انزلاق الأوضاع إلى المزيد من العنف لن يؤثر على مصلحة العراق وشعبه فحسب، بل على استقرار المنطقة ككل .

ونشدد كذلك على رفضنا للتدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي للعراق والتي تستمر في تقويض سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. كما ندين جميع أشكال العنف، التي تستمر في زعزعة الأمن والاستقرار في العراق، وتتأفى مع القيم والمبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك أيضا الأعمال الإرهابية، خاصة مع استمرار تنظيم داعش في شن الهجمات على الأراضي العراقية بلا هوادة، والتي بلغ عددها ١٨٤ خلال الفترة المشمولة في تقرير الأمين العام (S/2022/714). ونشيد هنا بالإنجازات التي حققتها القوات العراقية في مكافحة هذه الآفة ونتطلع إلى مواصلة هذه الجهود إلى أن يتم القضاء على هذا التهديد كليا، الأمر الذي يستوجب أيضا مواصلة العمل على مكافحة التطرف والإرهاب ومعالجة العوامل المؤدية لهما، إذ توجد مخاوف أن يتسبب تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية في المخيمات مثل مخيم الهول في سورية في توفير أرض خصبة للتطرف عبر استغلال الجماعات الإرهابية لهذه الأوضاع في سبيل تجنيد جيل جديد من الإرهابيين. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود العراق في إعادة أكثر من ٢ ٥٠٠ من مواطنيه من مخيم الهول، بدعم من الأمم المتحدة، مؤكدين على ضرورة التحرك الجاد والعاجل لإيجاد حل مستدام للأوضاع في هذا المخيم.

ونرى أن التقدم التدريجي المحرز على امتداد الأشهر الأربعة الماضية في ما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما يشمل الأرشيف الوطني، يُعد من التطورات المشجعة التي ينبغي مواصلة العمل عليها. ونشيد بجهود كل من الكويت والعراق في هذا الجانب.

وختاما، نؤكد على دعمنا لما يقوم به فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من جهود هامة في تنفيذ ولايته، بالتنسيق مع حكومة العراق. وأود أن أنتهز الفرصة للترحيب بتولي السيد كلاوديو كوردون مهامه كناطق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

ونشيد كذلك على رفضنا للتدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي للعراق والتي تستمر في تقويض سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. كما ندين جميع أشكال العنف، التي تستمر في زعزعة الأمن والاستقرار في العراق، وتتأفى مع القيم والمبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك أيضا الأعمال الإرهابية، خاصة مع استمرار تنظيم داعش في شن الهجمات على الأراضي العراقية بلا هوادة، والتي بلغ عددها ١٨٤ خلال الفترة المشمولة في تقرير الأمين العام (S/2022/714). ونشيد هنا بالإنجازات التي حققتها القوات العراقية في مكافحة هذه الآفة ونتطلع إلى مواصلة هذه الجهود إلى أن يتم القضاء على هذا التهديد كليا، الأمر الذي يستوجب أيضا مواصلة العمل على مكافحة التطرف والإرهاب ومعالجة العوامل المؤدية لهما، إذ توجد مخاوف أن يتسبب تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية في المخيمات مثل مخيم الهول في سورية في توفير أرض خصبة للتطرف عبر استغلال الجماعات الإرهابية لهذه الأوضاع في سبيل تجنيد جيل جديد من الإرهابيين. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود العراق في إعادة أكثر من ٢ ٥٠٠ من مواطنيه من مخيم الهول، بدعم من الأمم المتحدة، مؤكدين على ضرورة التحرك الجاد والعاجل لإيجاد حل مستدام للأوضاع في هذا المخيم.

ونرى أن التقدم التدريجي المحرز على امتداد الأشهر الأربعة الماضية في ما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما يشمل الأرشيف الوطني، يُعد من التطورات المشجعة التي ينبغي مواصلة العمل عليها. ونشيد بجهود كل من الكويت والعراق في هذا الجانب.

وختاما، نؤكد على دعمنا لما يقوم به فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من جهود هامة في تنفيذ ولايته، بالتنسيق مع حكومة العراق. وأود أن أنتهز الفرصة للترحيب بتولي السيد كلاوديو كوردون مهامه كناطق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

وختاما، نؤكد على دعمنا لما يقوم به فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من جهود هامة في تنفيذ ولايته، بالتنسيق مع حكومة العراق. وأود أن أنتهز الفرصة للترحيب بتولي السيد كلاوديو كوردون مهامه كناطق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

وختاما، نؤكد على دعمنا لما يقوم به فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من جهود هامة في تنفيذ ولايته، بالتنسيق مع حكومة العراق. وأود أن أنتهز الفرصة للترحيب بتولي السيد كلاوديو كوردون مهامه كناطق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أهني غابون على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر فرنسا على عملها الرائع بصفقتها رئيسة للمجلس خلال الشهر الماضي.

وتشكر الصين الممثلة الخاصة للأمين العام هينس بلاشارت على إحاطتها وترحب بالمثل الدائم للعراق في جلسة اليوم. كما أهني العراق على اليوم الوطني العراقي، الذي احتفل به أمس.

يمر العراق، في الوقت الحاضر، بمرحلة سياسية حاسمة ويواجه مهام رئيسية مثل تشكيل حكومة جديدة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تعزز جميع الأطراف في العراق وحدتها وأن تسوي خلافاتها على النحو الواجب وأن تجري حواراً ومشاورات، في الإطار الدستوري والقانوني، سعياً إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات التالية في الترتيبات السياسية، بغية إرساء أساس سياسي متين لسلام دائم وتنمية وازدهار.

وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يحترموا سيادة العراق وتولييه زمام أموره احتراماً تاماً وأن يدعموا الشعب العراقي في اختياره المستقل لمسار التنمية الذي يناسب ظروفه الوطنية. وينبغي للعراق، بموقعه الاستراتيجي وتنوعه العرقي والديني، أن يصبح دافعاً للتعاون الإقليمي، وليس ميداناً للتنافس الجيوسياسي.

وتتشي الصين على العراق لتطويرة علاقات حسن جوار وصدقة مع بلدان المنطقة ولتعزيزه التكامل الإقليمي. وندعم العراق في جهوده المشتركة مع الكويت لإحراز تقدم في البحث عن الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية.

وما فتئت الصين تتمسك دائماً بالاحترام الكامل لسيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، بما فيها العراق، وتتمسك على الدوام بالأمن المشترك من خلال التعاون. لقد قدم العراق تضحيات كبيرة في مكافحة تنظيم داعش واستعادة الأراضي التي كان يحتلها في الأصل الإرهابيون والمنظمات المتطرفة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه الثابت للعراق للقضاء على فلول الإرهاب ولتوطيد نتائج مكافحة الإرهاب التي تحققت بشق الأنفس. ويجب على فريق

إيران مسؤوليتها عنه، يشكل رداً على تهديد خطير لأمن البلد من قبل الجماعات الإرهابية المتمركزة في منطقة الحكم الذاتي في كردستان.

ووفقاً للتقرير الأخير للأمين العام (S/2022/714)، لا تزال ترد تقارير عن هجمات في مختلف محافظات الجمهورية - بما في ذلك هجمات انتحارية - ينفذها مقاتلون من تنظيم داعش، مما أدى إلى زعزعة استقرار المناخ الأمني في المنطقة المضطرب أصلاً. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مرة أخرى أن ثمة حاجة إلى أوسع تنسيق ممكن لجهود مكافحة الإرهاب من أجل درء هذا الخطر بفعالية. ونعتقد أن هناك حاجة إلى أن يحترم جميع أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق سيادة الدولة العراقية وأن ينسقوا عملهم مع مسؤولي البلد.

ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن التطبيع المستدام في العراق تعوقه محاولات بعض الأطراف الفاعلة الخارجية الاستفادة من الصعوبات الداخلية. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي على دعم جهود بغداد الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد، بما في ذلك كفالة سيادة القانون والنظام واستعادة القطاعات الاجتماعية والمالية والإنسانية في الجمهورية.

ونعتقد أن من غير المقبول أن يتحول هذا البلد إلى ساحة لتصفية الحسابات الشخصية والمواجهة الإقليمية. ويدعم الاتحاد الروسي جهود الحكومة العراقية الرامية إلى معالجة الحالة. ونثق بأن جميع أصحاب المصلحة العراقيين سيخذون نهجاً مسؤولاً ويتجنبون العنف ويسعون جاهدين لحل خلافاتهم من خلال النظام القانوني حصراً، مع مراعاة مصالح جميع الفئات في البلد. ونقدر الحوار المستأنف بين السلطات الاتحادية في بغداد ومنطقة الحكم الذاتي في كردستان بشأن حل الخلافات القائمة، لا سيما في مجالي النفط والغاز. ونعتقد أن مواصلة حلها سيساعد على دفع الجهود الرامية إلى تسوية المسائل العرقية - الدينية التي تراكمت ودعم تسخير الإمكانيات الاقتصادية لمصلحة الشعب العراقي بأسره.

وفي الختام، نعيد تأكيد التزامنا بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقراره.

لتحقيق المصالح الفضلى للشعب العراقي. ونشجع جميع القادة السياسيين على كفالة المشاركة الهادفة للنساء والشباب والمجتمع المدني.

ويساور النرويج قلق بالغ إزاء زيادة التوترات السياسية والعنف. وندعو إلى الهدوء وضبط النفس. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ خطوات لوقف التصعيد، ويجب تجنب العنف. وكما ذكر مجلس الأمن في عدة مناسبات، يجب احترام وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. إن عام ٢٠٢٢ هو العام الأخير لخطة الاستجابة الإنسانية. ونشيد بالسلطات العراقية لتوليها مسؤولية تلبية الاحتياجات الإنسانية. فالأطفال معرضون للخطر بشكل خاص. وينبغي إيلاء عناية خاصة، في الجهود المبذولة حاليا لإعادة إدماج الأسر النازحة في مجتمعاتها المحلية، لحماية الأطفال ومعاملتهم كضحايا للحرب. ويشمل ذلك الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بتنظيم داعش. وستواصل النرويج تقديم مساعدتها الإنسانية وتعاونها مع السلطات العراقية.

وأخيرا، فإن التحديات التي يواجهها العراق تتفاقم أيضا بسبب تغير المناخ والمشاكل البيئية الحادة. وتشيد النرويج بالجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والسلطات العراقية بشأن العمل المناخي وتحسين التعاون الإقليمي بشأن إدارة المياه والاستثمار في مستقبل متجدد. ولكي ينجح هذا، لا بد له من أن يشمل العمل مع شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها. أود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة اليوم.

تدين فرنسا بشدة الضربات الجوية الهائلة التي تبنتها إيران وأصابت المدنيين بشكل عشوائي في إقليم كردستان العراقي المتمتع بالحكم الذاتي. إنها تعتبر انتهاكا خطيرا للسيادة العراقية ولللقانون الدولي علاوة على أنها تهديد للسلم والأمن. وتذكر فرنسا بالتزامها بسيادة العراق وسلامته الإقليمية وتدعو إلى احترام استقرار وأمن إقليم كردستان العراقي المتمتع بالحكم الذاتي. وندعو الأطراف الفاعلة المعنية إلى وقف جميع التدخلات في الشؤون الداخلية للعراق.

التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن يسلم الأدلة التي جمعتها إلى العراق، في أقرب وقت ممكن، وأن يساعد البلد على تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا للقانون المحلي.

وترحب الصين بجهود العراق المستمرة لإعادة المواطنين العراقيين من مخيم الهول في سورية إلى ديارهم وإعادة توطينهم. ونحث البلدان الأخرى على الاضطلاع بمسؤولياتها كما فعل العراق والتعجيل بتحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسره في العراق وإعادتهم إلى أوطانهم.

وقد شهد العراق، على مدى العقود الثلاثة الماضية أو نحو ذلك، صعودا وهبوطا في حالته، ما تسبب في معاناة هائلة لشعبه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه الثابت للعراق، في ظل الظروف الراهنة، لحماية أمنه واستقراره وأن يساعد البلد بنشاط على إعادة البناء مع التركيز على تحسين سبل عيش الناس. ويجب على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أن توجه المزيد من الموارد والاهتمام نحو دعم أولويات العراق الإنمائية الوطنية. ويجب على البعثة أن تتبع ولايتها بدقة، في عملها المتعلق بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، وأن تتواصل وتنسق عن كثب مع الحكومة العراقية وأن تحسن فحص المعلومات والتحقق منها.

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينس بلاشارت، على إحاطتها الواضحة والهامة وعلى كل جهودها وجهود فريقها خلال أوقات صعبة جدا.

لقد مر ما يقرب من عام منذ أن أجرى العراق انتخابات برلمانية، ومع ذلك لم تشكل أي حكومة حتى الآن. وتشارك النرويج الأمين العام والآخرين إعرابهم عن القلق إزاء هذه الحالة والمخاطر التي قد تشكلها على استقرار العراق السياسي. فتشكيل الحكومة أمر حيوي للتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها العراق.

وقد حان الوقت لكي يتحد القادة السياسيون العراقيون. وحن الوقت لإيجاد حلول وسط. ويجب أن يكون للعراق حكومة يمكنها أن تعمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لغابون بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وكينيا.

(تكلم بالإنكليزية)

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جانين هينس بلاشارت على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات والتي نتابعها عن كثب بشأن التطورات في العراق وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. نرحب أيضاً بمشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة.

سنركز بياننا على ثلاث مسائل رئيسية تتعلق بالحالة في العراق: الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية.

على الصعيد السياسي لا يزال العراقيون ينتظرون تشكيل حكومة بعد فترة طويلة من الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. يشكل استمرار عدم تحقيق الوحدة بين الجهات الفاعلة السياسية وعدم إشراكها - لا سيما المرأة بالرغم من النتائج الملحوظة التي حققتها في الانتخابات - عقبات أمام تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتسيير الشؤون في البلد على النحو الملائم. لذلك فإن تشكيل الحكومة الجديدة على وجه السرعة أمر بالغ الأهمية، لأنه سيكون خطوة أولى حاسمة نحو تعزيز الاستقرار السياسي الطويل الأجل في العراق. وكما أكدت الاحتجاجات الأخيرة في العراق، سيكون للمزيد من التأخير في تشكيل الحكومة أثر مزرع للاستقرار في البلد.

ونرى أن هناك حاجة ملحة إلى حكومة عراقية جديدة وقادرة أيضاً على التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد. إن الحكومة العراقية الجديدة ضرورية لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتسيير شؤون البلد والاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب العراقي في السلام والأمن والاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق توفير الخدمات الأساسية واحتواء الآثار الضارة لتغير المناخ والظروف الجوية القاسية المترتبة عنها.

بهذه الروح تدعو الدول الأفريقية الثلاث مختلف الجهات الفاعلة السياسية إلى اتخاذ خطوات متضافرة لنزع فتيل التوترات والانخراط

بعد مرور عام على الانتخابات البرلمانية لا تزال الحالة السياسية في طريق مسدود. وتدعو الأطراف السياسية الفاعلة إلى الوفاء بمسؤولياتها والاتفاق على تشكيل الحكومة. وتدعوها أيضاً إلى إعادة تأكيد التزامها بالإطار الدستوري العراقي واحترام نزاهة المؤسسات العراقية. كما نرحب ونشجع المبادرات التي اتخذها رئيس الوزراء الكاظمي لإعادة إطلاق الحوار الوطني بوصفه السبيل الوحيد الممكن للخروج من المأزق الحالي. إن من الضروري أن يكون الحوار شاملاً للجميع وأن يسمح بمشاركة المرأة التي استبعدت حتى الآن من المحادثات على الرغم من انتخابها بأعداد كبيرة للبرلمان كما أشير إليه عدة مرات في هذه الجلسة.

يزيد خطر زعزعة استقرار العراق في كل يوم يمر بدون تشكيل حكومة بعد الانتخابات الأخيرة. ويعدُّ تشكيلها خطوة ملحة لتجنب المزيد من تدهور الحالة. كما تدعو فرنسا السلطات في بغداد وأربيل إلى العودة إلى طريق الحوار. ومن الضروري التعاون بين السلطات الاتحادية وإقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي في المسائل ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الأمن والموارد النفطية.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه العراق يواصل البلد حربه الشجاعة ضد داعش. وتكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل للعراق في مكافحة الإرهاب، وستواصل التزامها في ذلك الصدد في إطار مساهمتها في التحالف الدولي لمكافحة داعش مع الاحترام الكامل لسيادة العراق، طالما كان ذلك ضرورياً ووفقاً لطلب العراق.

من جانبه يواصل العراق أيضاً الاضطلاع بدور إيجابي على الصعيد الإقليمي. ونشيد بالجهود التي يبذلها رئيس الوزراء في هذا الصدد ونؤيد جميع مبادرات الحوار الإقليمي التي تسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة وفي التصدي للتحديات العالمية. كما نواصل العمل في مؤتمر القمة الجديد لرؤساء الدول والحكومات في عمان في ما يسمى بـ "صيغة بغداد" التي أرسى الأسس لحوار إقليمي ذي مصداقية، الأمر الذي تحتاج إليه المنطقة على وجه الاستعجال.

أخيراً، أود الترحيب بالتقدم المحرز في مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. وقد أحرز تقدم هام بفضل طلبات الشهود والصور الساتلية. ونشجع كلتا الدولتين على مواصلة تعاونهما في ذلك الصدد.

في غضون ذلك يساورنا قلق عميق إزاء الهجمات الأخيرة التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر والتي أسفرت عن مقتل الكثير من الأشخاص وإصابة المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وفيما يتعلق بالجبهة الإنسانية، لا تزال هناك احتياجات كبيرة، ويعاني المدنيون بقدر أكبر من عدم الاستقرار في العراق. فوفقاً لبيانات البعثة، من بين الوقائع الـ ٨٧ المثبتة خلال الفترة قيد الاستعراض هناك ٢٠١ ضحية بين المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، بسبب نيران الأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، علاوة على القصف ومخلفات الحرب.

كما يساورنا القلق البالغ من انتهاكات حقوق الطفل. فهناك ٦٣ حالة موثقة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والاختطاف والعنف الجنسي والتجنيد.

ونحيط علماً بملاحظات لجنة مناهضة التعذيب الواردة في التقرير الدوري الثاني عن العراق بشأن التدابير المتخذة لضمان الامتثال لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتوصيات المقدمة، بما في ذلك اعتماد تشريع ضد التعذيب.

وعلى نفس المنوال، نلاحظ أن أثر جهود الحكومة العراقية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تعويض الضحايا، محدود نسبياً، وذلك بسبب استمرار إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب. وتحققاً لتلك الغاية، نشيد بعمل البعثة في تعزيز جهود السلطات العراقية في مجال المنع وبناء القدرات. وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالمساعدة التي تواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة العراق، تقديمها للمشردين داخليا والعائدين واللاجئين، على الرغم من الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني. ونضم صوتنا إلى الممثلة الخاصة في تهنئة حكومة العراق على إعادة أكثر من ٢ ٥٠٠ عراقي إلى الوطن وفقاً لمبدأي المساءلة وإعادة الإدماج. كما نرحب باستمرار التزام الأمم المتحدة بتزويدهم بالمساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية بعد عودتهم.

في حوار سياسي حقيقي وشامل يستند إلى مبادئ ووسائل سلمية ديمقراطية ودستورية بروح من التسوية السياسية. ومن شأن التوصل إلى قرار بشأن اختيار الرئيس وانتخابه أن يكون خطوة أولى إيجابية في ذلك الصدد.

كما نشجع بقوة على إدماج المرأة وإشراكها في السعي إلى المبادرات السياسية والجهود الرامية إلى تشكيل الحكومة لحل المأزق. تشيد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالدعم المستمر الذي تقدمه البعثة لأنشطة ما بعد الانتخابات في العراق، وتدعو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في كردستان العراق إلى تعزيز تعاونهما وتجميع خبراتهما التقنية.

كما نحيط علماً بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز الحوار والتعاون داخل المنطقة. لذلك ندعو شركاء العراق الإقليميين والدوليين إلى دعم تلك الجهود مع احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعلاقات حسن الجوار لصالح البلد والمنطقة.

ونرحب كذلك بالتعاون الجاري بين العراق والكويت ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في ذلك الملف الهام.

على الجبهة الأمنية لا تزال الحالة في العراق متقلبة وتبعث على القلق بما في ذلك في إقليم كردستان. وتكرر الهجمات غير المتماثلة التي يشنها تنظيم داعش وجماعات مسلحة مجهولة الهوية تستهدف قوات الأمن العراقية وتحليق الطائرات غير المأهولة، علاوة على استخدام الأجهزة المتفجرة والقذائف التسيارية. ومن المرجح أن يعوق هذا التصعيد في العنف جهود السلام والاستقرار التي تحققت بشق الأنفس على الأراضي العراقية. بالتالي ندعو إلى وقف التصعيد على وجه السرعة وفتح أي أعمال من شأنها أن تعوق تشكيل الحكومة.

تدين الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن العمليات العسكرية التي تنفذها جهات فاعلة خارجية وتؤكد مجدداً أنه ينبغي ألا يصبح العراق ساحة دولية يمكن فيها للدول والجهات من غير الدول تسوية نزاعاتها على حساب الأمن والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد وشعبه.

تمر علينا هذه الأيام الذكرى الثالثة لتظاهرات تشرين عام ٢٠١٩ السلمية، التي قاد زمامها شابات وشباب العراق المطالبون بالإصلاح ومحاربة الفساد. نبتهل إلى الله عز وجل أن يتعمد أرواح الشهداء بالرحمة والرضوان وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، وأن ينعم على من سقط منهم من جرحى ومصابين بالشفاء العاجل. كذلك نشي على جهود القوات الأمنية العراقية، التي أدت واجباتها بأعلى درجات المسؤولية والانضباط وتعاملت بمهنية عالية في حماية سلمية المظاهرات، التي احتفلت قبل ثلاثة أيام بذكرى حراك تشرين الثالثة، وتجنبنا الاحتكاك مع بعض الحالات الفردية التي حاولت إثارة العنف والاعتداء عليها.

تحرص حكومة العراق على الاستمرار في تحقيق هدف أن يكون العراق عامل ومصدر استقرار في محيطه الإقليمي والدولي، والإسهام في إيجاد الحلول السلمية المستدامة للأزمات الإقليمية والخلافات بين دول المنطقة، وضمان عدم انعكاساتها السلبية على أمن العراق واستقراره. وسعت حكومة العراق، من خلال علاقاتها المتوازنة والدبلوماسية العراقية، إلى تقديم ورعاية العديد من المبادرات واللقاءات بين دول المنطقة، والتي تعد إحدى النتائج الناجحة لمؤتمر بغداد للشراكة والتعاون. وتجري مشاورات حاليا لعقد الدورة الثانية لمؤتمر بغداد للشراكة والتعاون. اسمحو لي أن أعرض على حضراتكم إيجازاً أهم التطورات التي حدثت في العراق في الأشهر الأربعة الماضية.

الملف الأمني. يقدم العراق شكره لمجلس الأمن الموقر لدعمه وتعزيز قدراته في مجال مكافحة الإرهاب، لا سيما الزيارة الميدانية التي حققتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في تموز/يوليه من هذا العام بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن العراق ملتزم بمواصلة التعاون مع التحالف الدولي للقضاء على داعش، والتعاون متعدد الأطراف عبر الأمم المتحدة ومع الكيانات الأممية المختصة، ويتطلع لاستقبال وكيل الأمين العام لشؤون مكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف في المستقبل القريب.

يشدد العراق على المخاوف التي يشير إليها تقرير الأمين العام الاستراتيجي الخامس عشر (S/2022/714)، وما يتعلق بذلك من بقاء

وفي الختام، نؤكد من جديد دعم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢) وللممثلة الخاصة جينين هينس - بلاسخت في التزامها بتنفيذ ولاية الأمم المتحدة بموجب هذا القرار.

(تكلم بالفرنسية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): السيد الرئيس، اسمحو لي أن أقدم بالتهنئة لسعادتكم لرئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر ممثلاً عن دولة غابون. كما أقدم بالشكر لسعادة السفير نيكولا دو ريفيير، الممثل الدائم لفرنسا، على الجهود المتميزة التي بذلها أثناء رئاسة فرنسا للمجلس لشهر أيلول/سبتمبر. وأتقدم بالشكر لسعادة السيدة جينين بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثتها لمساعدة العراق على الإحاطة التي قدمتها.

شهدت العملية السياسية جهوداً ملموسة أدت إلى تأخير إجراءات تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وكان ذلك محل إدراك من قبل جميع الأطراف والكتل السياسية العراقية بجميع أطيافها، الأمر الذي أدى إلى دخولها في حوار بناء وجاد والمكاشفة الصريحة للتوصل إلى تفاهات وحلول للانسداد السياسي. وما انعقاد جلسة البرلمان الأسبوع الماضي بعد توقف دام لأكثر من شهرين، وتجديد الثقة برئيس مجلس النواب وانتخاب النائب الأول لرئيس البرلمان إلا خطوة بالاتجاه الصحيح نحو ممارسة البرلمان دوره الرقابي والتشريعي وقيام لجانه النيابية بأعمالها ونشاطاتها اليومية، وخطوة مهمة في طريق الانفراج السياسي، في ضوء الاستحقاقات الدستورية والقوانين النافذة، والذي لا بد أن يفرض في نهاية المطاف إلى انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة تلبي متطلبات الشعب العراقي الأساسية وتضمن الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي للبلاد والمنطقة.

فيما يتعلق بدعم المناطق المحررة، يتطلع العراق إلى تلقي المزيد من دعم الأمم المتحدة في إعادة إعمار المناطق المحررة والمتضررة من احتلال عصابات داعش الإرهابية، وكذلك المساعدات من الأمم المتحدة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الضرورية الطارئة لتعزيز القدرات العراقية، ودعم البرنامج الحكومي العراقي الشامل لإعادة الإعمار في المناطق المحررة، وجهود إعمار البنى التحتية المدمرة.

وفيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، تجدد حكومة العراق التزامها بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العام والعالي لعام ٢٠٣٠، وأهمها زيادة معدل الالتحاق بالمدارس ليصل إلى نسبة ١٠٠ بالمائة والارتقاء بجودة التعليم العام والعالي وتعزيز المهارات وفق متطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بتمكين المرأة، تستمر الجهود لإعادة وزارة شؤون المرأة وإعطائها حقيبة وزارية وولاية واضحة من أجل تعزيز وحماية حقوق المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وتتولى دائرة تمكين المرأة متابعة تنفيذ الخطة الوطنية العراقية الثانية تماشياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتعزيز مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار بما يعزز حفظ الأمن وبناء السلام. وتعمل المديرية العامة لشؤون الناجيات الأيزيديات على جمع الأدلة والبيانات للناجيات كافة بغية تنفيذ التعويضات المحددة بموجب القانون. كما خصص لهن جزء من موازنة قانون الأمن الغذائي الذي أقره البرلمان العراقي مؤخراً. وتحرص الأطراف السياسية على إشراك المرأة في الحياة السياسية العراقية وفي الحوار الجاري لتشكيل الحكومة العراقية وإسناد المناصب الوظيفية والقيادية في المؤسسات الوطنية.

وتواصل جهود مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في متابعة الأوضاع الإنسانية والإغاثية والواقع الصحي ومستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة للعوائل النازحة في مخيمات النزوح. وتابعت المفوضية العليا لحقوق الإنسان إجراءات هيئة الآثار والتراث لإعمار وتأهيل المباني والمواقع الأثرية الخاصة بأبناء الأقليات في مناطق سهل نينوى وبقية المحافظات التي يتواجدون فيها. ويستمر المكتب في رصد الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان وتوثيقها. كما يواصل حملات التثقيف ضمن مضامين الاتفاقيات الدولية الخاصة بموضوع العنف الأسري. وتحرص الحكومة العراقية والمؤسسات الوطنية المعنية

عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين وعائلاتهم في مخيمات الاحتجاز في سورية. ويدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز وجودها الميداني عبر مكتب مكافحة الإرهاب. ويؤكد العراق ضرورة قيام الدول الأعضاء باستعادة رعاياها المحتجزين في مخيم الهول والمخيمات الأخرى وقيام الجهات المسؤولة بتسليم جميع المحتجزين من المقاتلين الإرهابيين العراقيين إلى العراق. كما يؤكد العراق استعدادة لاستكمال جهود إعادة رعاياه من هذه المخيمات، ويتطلع إلى دعم المجتمع الدولي في مجال إعادة التأهيل والإدماج. يكرر العراق دعواته بعدم استخدام أراضيه ساحة لتصفية الحسابات أو لأغراض سياسية أو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ويدعو مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى النظر بجدية في هذا الشأن.

الخروقات التركية والإيرانية. لا تزال الاعتداءات التركية والإيرانية على الأراضي العراقية والأجواء العراقية مستمرة تحت ذرائع وحجج واهية. فبعد القصف التركي المدفعي على العائلات العراقية الآمنة أثناء تواجدنا في مصيف برخ في محافظة دهوك في تموز/يوليه الماضي، كررت إيران الاعتداء بالقصف المدفعي والجوي بالصواريخ والطائرات المسيرة على مدن وقرى متعددة في إقليم كردستان طيلة أيام الأسبوع الماضي داخل عمق المدن العراقية، لا سيما صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٨ أيلول/سبتمبر هذا العام، والذي أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من المدنيين العراقيين الأمنيين، من ضمنهم نساء وأطفال، وروع السكان ودمر البنى التحتية. ولقد استدعت وزارة الخارجية سفير إيران في بغداد وسلمته مذكرة شديدة اللهجة تضمنت إدانة الحكومة العراقية لهذه الجريمة النكراء، وشددت رفضها تلك الأعمال وما نجم عنها، وطالبت باحترام سيادة العراق والتزام إيران بتعهداتها في المواثيق الدولية والابتعاد عن المنطق العسكري ولغة السلاح في معالجة التحديات الأمنية، وحذرت من تداعياتها على السلم المجتمعي لكلا البلدين وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين. وحذرت من تداعيتها على السلم المجتمعي لكلا البلدين وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين. وفي هذا السياق، فإننا نهيئ بالمجلس الاستمرار في موقفه الموحد في الملف العراقي والتأكيد على سيادة العراق وأراضيه عبر إدانة أي اعتداء خارجي على الأرض والسيادة العراقية، ومن أي جهة كانت، ومنع تحويلها إلى ساحة صراعات وتصدير للمشاكل.

أيار/مايو في مدينة الرياض والاجتماع ١٢١ في ٣١ تموز/يوليه في بغداد، بالإضافة إلى عقد الاجتماع ٥٣ للجنة الثلاثية في ١ حزيران/يونيه. وركزت تلك الاجتماعات على مناقشة سبل تحديد مواقع الدفن المهمة، مثل موقع الشيخية وموقع كربلاء وموقع الخميسية وموقع قبر رابع محتمل في السماوة وموقع سلمان باك ومواقع في الكويت بالاستعانة بسجلات الأرشيف وشهادات الشهود وتحليل صور الأقمار الصناعية وتحديدها زمنياً ومكانياً وزيادة البعثات الميدانية في بعض تلك المناطق، بالإضافة إلى مناقشة موضوع المفقود السعودي الذي يُزعم أنه كان في سجن الناصرية وتم نقله إلى مكان آخر قبل الإفراج عنه عام ٢٠١٧. بحسب المعلومات التي حصلت عليها دولة الكويت من شهادة الشهود. وفي ملف الممتلكات الكويتية، فقد سلمت وزارة الخارجية في العراق، في ٤ تموز/يوليه، رسمياً إلى دولة الكويت مواد وممتلكات عثرت عليها الحكومة، وتضمنت مواد ذات قيمة تاريخية و ٧٣٨ صندوقاً تحتوي على مواد تخص وزارة الإعلام الكويتية.

ختاماً، أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على موقفه الثابت في دعم العراق من خلال التأكيد على احترام سيادته ووحدة أراضيه. كما أؤمن باستمرار المجتمع الدولي في دعمه للعراق في مسيرته لتحقيق الرفاهية والاستقرار للشعب العراقي. وأؤمن أيضاً، باسم حكومتي، جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ورئيسها، ودعمها المقدم إلى العراق في المجالات المختلفة، لا سيما الصعيدين الإنساني والتنمية، خلال المدة التي يغطيها تقرير الأمين العام (S/2022/714).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

ومؤسسات إنفاذ القانون على متابعة ومحاسبة التجاوزات والانتهاكات والتصرفات الفردية وتقديمها للعدالة وتنفيذ التزامات العراق الدولية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمكافحة التصحر والتصدي للتغير المناخي، فإن العراق هو خامس أكثر البلدان هشاشة تجاه التغيرات المناخية. وهو يعاني من شح الموارد المائية وتغيير مجاري الأنهار التي يشترك فيها مع دول الجوار وإقامة المشاريع دون الأخذ بالحسبان تأثيراتها على الحصص المائية ضمن سياق الاستخدام المنصف للدول المتشاطئة، مما أدى إلى ازدياد نسبة التصحر وجفاف معظم مناطق المحميات الطبيعية ضمن قائمة التراث العالمي في مناطق الأهوار وانخفاض نسبة الأراضي الزراعية وارتفاع موجات النزوح الداخلي. لذا، فإن العراق يدعو جميع دول المنطقة للحوار لحل القضايا المائية وفق القوانين والاتفاقيات الدولية.

إن العراق بلد نفطي شارك في إنعاش الاقتصاد العالمي وتطوره منذ بدايات القرن العشرين. وهو إن كان يعاني من تغيرات المناخ، فسيعاني كذلك من كل التدابير التي ستؤخذ لمعالجة هذه الظاهرة التي ستقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومع ذلك، عملت الحكومة على تنفيذ مشاريع استراتيجية هامة في مجال الطاقة النظيفة واستخراج الغاز المصاحب والمجالات الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الأخضر. لذا، فنحن بحاجة إلى الدعم الدولي لمواصلة ذلك.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع دولة الكويت الشقيقة، يعمل العراق والكويت معاً على رعاية علاقتهما الأخوية المتينة الممتدة ويتشاركان سوياً في تدليل العقبات وتصفية الملفات بما يضمن حقوق الطرفين ويسهم في حل قضايا المفقودين والحدود البحرية والممتلكات. وعلى صعيد التطورات المتعلقة بالمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، تواصلت الجهود هذا العام من خلال تضافر نشاطات اللجنة الفرعية الفنية التابعة للجنة الثلاثية التي عقدت اجتماعها رقم ١٢٠ في ٣٠